كتاب إحالة

جانب التفتيش المركزي

الموضوع: التقرير السنوي عن عمل وزارة الاقتصاد والتجارة – المديرية العامة للاقتصاد والتجارة لعام 2022

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 111 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته،

بناء على القانون الصادر بالمرسوم رقم 59/2896 (تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة) وتعديلاته ،

بناء على المرسوم رقم 6740 تاريخ 2020/6/10 (تعيين السيد محمد ابو حيدر مديرا عاما للاقتصاد والتجارة)،

نرفع لجانبكم التقرير السنوي لعمل المديرية العامة للاقتصاد والتجارة عن العام 2022 الذي يشتمل على الأعمال والمشاريع التي انجزتها المديرية العامة للاقتصاد والتجارة خلال العام المذكور وقد تم عرضها وفقا للمهام المنوطة بالوزارة والمنصوص عليها بالمرسوم رقم 73/6821 وتعديلاته (تنظيم مهام وزارة الاقتصاد والتجارة وتحديد ملاكاتها) اضافة الى تضمين التقرير المقترحات اللازمة لحسن وتطوير سير العمل في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة .

للتفضل بالاطلاع %

مدير عام الاقتصاد والتجارة

د.محمد ابو حيدر

تقرير عن عمل وزارة الاقتصاد والتجارة – المديرية العامة للاقتصاد والتجارة خلال العام 2022

العناوين	مديرية حماية المستهلك
اولاً: الاعمـــــــال الرقابية لدى مديرية حماية المستهلك	

تَوَزُّع 2004 زيارة كشف للمولدات
من 1 كانون الثاني ولغاية 31 كانون الاول 2022

نتيجة الكَشف / المحافظات	مُلتَزِم	غَير مُلتَزِم	قَيد المُتابَعَة	المَجموع
بيروت وجبل لبنان	236	231	129	**596**
البقاع	29	24	2	**55**
الشمال	646	124	387	**1157**
النبطية	18	11	0	**29**
الجنوب	47	115	5	**167**
المجموع	**976**	**505**	**523**	**2004**

مشاريع المديرية للعام 2023	**-1** تكثيف الرقابة لدراسة حركة الأسعار في الأسواق وضبط أي محاولات ارتفاع غير مبرّرة خصوصا في حال انخفاض سعر صرف الدولار. **-2** العمل على تشكيل لجان بمقتضى المادة السادسة من المرسوم الاشتراعي 83/73 المتعلّق بحيازة السلع والمواد والحاصلات والإتجار بها من أجل تحديد أسعار بعض السلع الأساسيّة والرئيسيّة ككرتونة البيض...إلخ. **-3** إعداد خطط لإجراء مراقبة جغرافيّة تتركز في المناطق البعيدة عن الادارة المركزية. **-4** تسليط الضوء على عمل المديرية من خلال تكثيف التغطية الإعلاميّة لكافة أنشطة أعمال الرقابة لتعزيز ثقة المواطنين بالمديرية. **-5** عقد اجتماعات طارئة مع النقابات وجمعيّات المستوردين للحدّ من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية. **-6** إجراء حملات توعويّة إعلاميّة وإعلانيّة وندوات إرشاديّة في الجامعات والمدارس لتعريف المواطنين خصوصا الأجيال الصاعدة على دور مديرية حماية المستهلك وإمكانيّة اللجوء إليها عند اللزوم. **-7** وضع آليّة مشتركة للعمل مع البلديّات خصوصا المتعاونة منها لمراقبة قطاعات محدّدة كالمولّدات الكهربائيّة الخاصة ونقاط بيع المواد الغذائيّة...إلخ. **-8** العمل على تعديل بعض مواد قانون حماية المستهلك لاسيما لناحية اعتماد آليّة حديثة وسريعة لفرض الغرامات وتحصيلها من المخالفين ممّا يشكّل رادعا يحدّ من حجم المخالفات في الأسواق. **-9** إدخال التعديلات القانونية لتوسيع ملاك مراقبي مديرية حماية المستهلك تمهيدا لتثبيت المراقبين الحاليين وإجراء مباراة مفتوحة لتعيين العدد الباقي ممّا ينعكس إيجابا على إعادة تكوين العنصر البشري في المديرية ويعزّز فعاليّة المراقبة. **-10** العمل باتجاه تشكيل هيئة المنافسة لأثرها الإيجابي على المستهلك لناحية انخفاض الأسعار. **-11** استحداث مكتب جديد للوزارة عبر المعابر الحدوديّة ووضع نظام إلكتروني للتأشير على البيانات الجمركيّة ومكننة سجل المعاملات العينات. **-12** تنظيم دورات تدريبية لمراقبي المديرية لزيادة قدراتهم وانتاجيتهم في مجالات متعددة من السلامة الغذائية الى طرق التحقيق في الشكاوى مروراً بعملية كيل الصهاريج وعدادات المضخات وغيرها من المواضيع في اطار المهام المتنوعة الملقاة على عاتق المديرية. **-13** المشاركة في ندوات وورش عمل بدعوة من المنظمات العربية والدولية المعنية بحماية المستهلك وذلك لتبادل الخبرات واكتساب مهارات جديدة والاطلاع على تجارب الدول الاخرى وانتقاء ما يناسب الواقع اللبناني لتنفيذه.
مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة الشمال	**أولا: النشاط والإنجازات** **1.** كلفت المصلحة خلال هذا العام، ألفا وتسعمائة " 1900 " دورية من المراقبين لتغطية أسواق الشمال وعكار بهدف مراقبة مختلف نقاط النشاط الاقتصادي التي أوكلت النصوص المرعية الاجراء مهمة الكشف عليها وضبط مخا لفتها الى وزارة الاقتصاد. 2. بلغ عدد الماركت والحوانيت بمختلف أحجامها الاقتصادية التي تمت زيارتها والكشف على موجوداتها من السلع والبضائع الغذائية وغيرها: الفين وتسعمائة واثنين وسبعين مركزاً " 2972 " ونظمت المحاضر في المخالفين أسعار- نسب أرباح- سلع منتهية الصلاحية"..... 3. فيما خص قطاع المولدات الخاصة، فقد بلغ عدد تلك التي تمت مراقبتها، الفا ومائة واثنين وستين مولد اً " 1162 " حيث قام المراقبون بالتحقيق مع أصحابها ومتابعة الشكاوى على بعضها والتي وردت في أصحابها شكاوى من المواطنين. وقد نظم

المراقبون المحاضر في من تبين عليه المخالفة: مخالفة التسعيرة الرسمية وعدم تركيب عدادات....

4. بلغ عدد عمليات كيل للصهاريج ثلاثمائة وواحد " 301 " وقد تم اصدار مائة وتسع وثلاثين شهادة كيل صهريج " 139 " وخمس وأربعين شهادة صحة عداد.
5. قطاع الوقود السائل، أي محطات المحروقات، : تم الكشف على ألف ومائة وسبع وعشرين محطة " 1127" بهدف مراقبة صحة الكيل والالتزام بالتسعيرة القانونية، وضمن العدد المذكور هناك 212 معاملة تعود لطلبات اصلاح محطات . وقد نظمت في هذا القطاع محاضر بحق المخالفين الذين تجاوزوا التسعيرة الرسمية أو امتنعوا عن البيع أو مارسوا الاحتكار.
6. تمت زيارة أربعمائة وتسع وأربعون " 449 " مركز اقتصادي ومراقبة نشاطها وتندرج تحت تسمية بند "مختلف" وتشمل: الملاحم-الافران- محلات الحلويات والبات يسري - والمطاعم وغيرها ممن لم يرد ذكرها فيما تقدم. وهنا نظمت أيضا المحاضر بحق المخالفين.
7. بالنسبة للبيانات الجمر كية: فقد جرى الكشف على ما تحتويه من بضائع وسلع واردة من الخارج ، كما أخذت عينات من معظمها للتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات. وقد بلغ عدد البيانات التي قام المراقبون بالكشف على محتوياتها الفين وثمانمائة وأربع و ثمانين " 2884 " بياناً، في حين بلغ عدد العينات المأخوذة من بضائعها الفين وستمائة وست وثمانين " 2686 " عينة.

ولا بد هنا أن نذكر أن المصلحة قد أخذت ستة عشر عينة من الأسواق المحلية بسبب ارتياب المراقب بصلاحيتها أو بسبب شكوى مواطن.

8. .بلغ عدد الشكاوى الواردة الى المصلحة الفا وسبعمائة وأربعة عشر شكوى منها 510 محالة من مديرية حماية المستهلك و 1204 أخرى تقدم بها المواطنون مباشرة الى المصلحة وذلك إما خطيا أو هاتفيا وقد جرت متابعتها والتحقيق بها.
9. بلغ عدد المحاضر المنظمة ، خلال العام 2022 ، بمختلف المخالفين للنصوص المرعية الاجراء مائة وخمس وثمانون محضراً..

<u>ثانيا:</u> في الصعوبات

1. إن محافظتي الشمال وعكار تشغلان مساحة جغرافية واسعة جداً، وتغطيتها من قبل مراقبي المصلحة يستوجب سيارات خاصة بالمصلحة، كما أن الارتفاع الهائل في أسعار المحروقات وعدم تقاضي المراقبين بدل عادل عند استعمالهم سياراتهم الخاصة للقيام بالرقابة، قيّد حركة المراقبين وأوقفها فيبعض الأحيان.
2. الإضرابات شبه المستمرة لموظفي القطاع العام واقتصار العمل الفعلي على ثلاثة أيام في الأسبوع في حالة التوقف عن الاضراب.
3. .قلة التجهيزات الإدارية ا لمكتبية والعدد واللوازم الميدانية ، لدرجة انعدامها في بعض الأحيان "أوراق ودفاتر مختلفة اللزوم – معدات الكيل والوزن والقياس- وسائل أخذ العينات من شمع أحمر وخيطان وأوعية معقمة وأختام"...
4. انقطاع الكهرباء، شبه التام، فالتغذية الكهربائية للمصلحة لا تتعدى في أحسن الأحوال 10 % من ساعات الدوام، وهنا نذكر أنه ورغم وجود مولدات كهربائية خاصة بالأ جهزة الأمنية والمحافظة فأننا لم نستطع الحصول على أية تغذية رغم طلباتنا المتكررة.
5. الشلل المستمر في وسائط التواصل الالكتروني "انترنت" ويعود الى سببين:

- أولهما الانقطاع الدائم أو شبه الدائم للكهرباء، وثانيهما انحدار مستوى هذه الخدمة من قبل الشركات المشغلة للقطاع بحيث أن الانترنت لم تعد تغطي أكثر من 10 % من حاجات المصلحة للتواصل.

<u>ثالثا:</u> في رؤيا المصلحة وخطتها للعمل خلال 2023

إن الهدف الأول للمصلحة هو المحافظة على استمرار قدرتها للعمل في ظل الظروف الصعبة وتقديم مستوى مقبول من النشاط لمساعدة المواطنين الذين هم في حاجة الى خدمات وزارة الاقتصاد والتجارة. وفي حال حافظت المصلحة على قدرتها فان نشاطها سيتركز في العام

	2023 على التالي: 1. مسألة الأسعار: إعلان و نسب الأرباح ومكافحة الغلاء والاحتكار. 2. ملاحقة أعمال الغش والتقليد في مراكز النشاط الاقتصادي المختلفة "في السلع وفي الخدمات" وهذا يتضمن مكافحة الإعلان الخادع وفحص العينات من سلع وبضائع السوق. 3. المراقبة الدقيقة لأدوات الكيل والوزن والقياس في المراكز التجارية التي تستخدم هذه الأدوات. 4. إيلاء قضايا المصوغات الاهتمام الجدي، والمصلحة بحاجة الى التجهيزات والعدد اللزمة. 5. استمرار التنسيق مع الإدارات العامة والأجهزة الأمنية للوصول الى النتائج المرجوة. 6. استمرار البناء على قاعدة المعلومات الممكننة والتي بدأت المصلحة بالعمل عليها منذ مدة.
مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة النبطية	**قام مراقبو المصلحة خلال العام 2022 بـ 430 جولة تفتيشية على مختلف المؤسسات حيث بلغت 1794مؤسسة، شملت:** - محلات و مؤسسات تجارية و سوبرماركت و مستودعات - محال بيع فروج و ملاحم- أفران خبز- باتيسيري و محلات حلويات- محال بيع الفاكهة و الخضار بالجملة و المفرق عدد 1245. - محطات محروقات عدد 398 و محطات تعبئة الغاز عدد 25. - مولدات كهربائية عدد41. - حجز بضاعة عدد2. - كشف على بضاعة بيان جمركي عدد9. - جدول أسعار خضار فاكهة لحوم عدد52. - تنفيذ مذكرات تصليح عدد40. - مكتبات عدد22. - مختلف عدد2. * تحقيقات تم التحقيق ب57 شكوى. *عينات تم سحب2 عينات و أرسلت إلى المختبرات المعتمدة. *قمع مخالفات تم تسطير 111 محضر ضبط. - و قد تحقق برنامج الوحدة المخطط له رغم الصعوبات التي واجهت المراقبين و التي لم تمنعهم من تنفيذه و إتمام المهام خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات و أجرة النقل و خاصة أن البعض منهم يقطنون بعيدا عن مكان المصلحة و الانهيار الكبير للعملة الوطنية إلا أن الرواتب ثبتت و بقيت على حالها. بالرغم من كل تلك المعوقات لم تحول من حضور الموظفين للقيام بواجباتهم الوظيفية و تحمل المسؤولية إلى المصلحة.

	أما بالنسبة لأحوال الموظفين: المراقبين: يقومون بأداء مهامهم من دوريات مراقبة و تحقيقات و خلافه و ذلك باستعمالهم لسياراتهم الخاصة لعدم توفر بدائل نقل خاصة بالوزارة مما يحملهم أعباء تفوق قدرتهم المالية. مع الإشارة أن قطع الغيار و الإطارات و زيوت المحركات أصبحت أسعارها أضعاف ما كانت عليه بسبب تقلب و ارتفاع سعر الصرف بالإضافة إلى أعمال الصيانة بدل المحروقات حيث أن جولات المراقبة تشمل قرى و بلدات جبلية و بعيدة عن مركز المصلحة في النبطية مما يرتب أعباء مالية إضافية تدفع من جيب المراقب. **المحررين: قاموا بأداء المهام المنوطة بهم بصعوبة بسبب وجود بعض المعوقات في أعمال المكننة و أجهزتها .أولا لضعف الإنترنت و الذي يحول في أكثر الأحيان من التواصل مع باقي المديريات و الدوائر في الوزارة من أجل إنجاز المهام و متابعة القرارات. ثانيا :الأعطال المتكررة للطابعة و السكانر وآلة التصوير ونفاذ الحبر و شح الأوراق الخاصة بالطباعة مما يضطرنا لتصوير المعاملات خارج المصلحة لتسيير العمل و ندرة مواد القرطاسية. **الأجراء :** قاموا بأداء مهامهم بمرافقة المراقبين في جولاتهم، نقل المعاملات و بريد المصلحة إلى مركز المحافظة، نقل المعاملات الإدارية المشتركة مع مصالح الوزارات الأخرى، تسلم لوائح و نشرات أسعار الخضار و الفاكهة من أسواق الجملة و نصف الجملة و المفرق في المحافظة بالإضافة إلى مهام أخرى يكلفوا بها في المصلحة. **برنامج العام المقبل** : إن البرنامج المعد للعام القادم فهو العمل قدر المستطاع على تفعيل الإنتاجية و تحسين الأداء من خلال: - إيلاء الشأن الغذائي الاولوية. - التنسيق مع الزملاء في بقية المحافظات و مديرية حماية المستهلك. - إرشاد أصحاب المؤسسات إلى الإجراءات الواجب اتخاذها تجنبا للوقوع في الأخطاء و ارتكاب المخالفات. - التنسيق مع البلديات و اتحادات البلديات. - مواكبة القوى الأمنية للمراقبين. - التنسيق مع رؤساء الوحدات الإدارية في المصالح و خاصة الصحة و الزراعة. - إجراء تقييم لأعمال المصلحة من خلال حجم الأعمال المنفذة مقارنة مع السنة الماضية - اشتراك المراقبين في الندوات و الدورات التدريبية.
مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة لبنان	• الأعمال الإدارية : بلغ عدد المعاملات الواردة إلى المصلحة والصادرة عنها والمسجلة في القلم 629معاملة تضمنت المراسلات العادية للمصلحة ومعاملات الجمهور وطلبات تعيير محطات محروقات كما تضمنت ملفات تنفيذ تعهدات محالة من الوزارة ومحاضر ضبط محالة إلى النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب بالإضافة إلى القوانين والمراسيم والمذكرات والتعاميم والقرارات الواردة من الوزارة أو من المحافظة ومن الوحدات الإدارية الأخرى.

الجنوبي	• تحقيقات : تم التحقيق في 21 شكاوى مقدمة مباشرة من أصحاب علاقة أو محالة من الوزارة واتخذت الإجراءات اللازمة بشأنها . • بيان جمركي : احيل الى المصلحة 19 ملفا يتضمن الكشف على بضاعة مستوردة وغير مطابقة للمواصفات الالزامية واجري الكشف عليها وتم التأكد من اجراء التصحيحات المطلوبة لجهة تدوين الخصائص الالزامية عليها. • مهمات المراقبة: قام مراقبو المصلحة ب 345جولة تفتيشية على المحلات والمؤسسات التجارية ومراكز البيع ومحطات المحروقات وتعبئة الغاز والافران والملاحم والمطاعم ومحطات تعبئة المياه والغاز وبيع الادوات الكهربائية والمنزلية والخضار والفواكه جرى خلالها التثبت من اعلان وصحة اسعار السلع الاستهلاكية وصلاحية المواد الغذائية للاستهلاك وتواريخ الانتاج وانتهاء الصلاحية للمعلبات والمواد المحفوظة ومطابقة المكاييل والمقاييس والاوزان مع المعايير والمواصفات والشروط القانونية. • طلبات: جرى تنفيذ 37 طلب كيل ورصرصة محطات محروقات ، إضافة إلى المحطات التي أعطي أصحابها خلال جولات المراقبة مذكرات تصليح بسبب وجود خلل في الكيل. وتنفيذ 111 طلب كيل صهاريج محروقات و 32 طلبات كيل عدادات صهاريج. • تحليل عينات : تم سحب عينة واحدة (زيت سيارات) ارسلت للتحليل في معهد البحوث الصناعية واتت النتيجة غير مطابقة للمواصفات لناحية اللزوجة واحيل الملف الى مديرية حماية المستهلك تحت الرقم 2022/8925 • جمع أسعار الفواكه والخضار واللحوم: بشكل دوري وإرسال معدل الأسعار الأسبوعي إلى المكتب الفني في الوزارة صباح يوم الاثنين أو الثلاثاء من كل أسبوع. • قمع المخالفات: بنتيجة الجولات التفتيشية ، تم تنظيم 239 محضر ضبط بحق أصحاب العلاقة الذين خالفوا الأنظمة والقوانين المعمول بها لجهة عدم التقيد بالأسعار الرسمية المعتمدة أو حيازة وبيع مواد غير مطابقة للشروط القانونية. • مراقبة التزام اصحاب المولدات الكهربائية الخاصة بالتسعيرة الرسمية الصادرة عن وزارة الطاقة والمياه . • احالة 242 محضر ضبط منظم بحق المخالفين الى القضاء المختص . • مع الاشارة الى انه مؤخرا وخلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول 2022 وبالتنسيق مع الاجهزة الامنية والنيابة العامة الاستئنافية في الجنوب تم أخذ اشارة بتشميع وحجز وتلف البضاعة المضبوطة في المؤسسات المخالفة التي ضبط فيها مخالفات كبيرة .

ثانيا : لناحية المعوقات و الصعوبات التي واجهت التنفيذ هي وجود مناطق بعيدة خلال جولات المراقبة تستوجب تنقل المراقبين من قرية الى اخرى ومن مدينة الى اخرى ومن محل الى محل في شارع من الشوارع او من حي الى حي أحيانا ، ولم يكن تنقل المراقبين يشكل مشكلة عندما كانوا يستخدمون سيارات الوزارة(عدد 3) ولم يكونوا بحاجة الى اوامر سفر على الاطلاق.
ولكن وبعد توقف التنقل بسيارات الوزارة، اضطررنا الى الطلب من بعض المراقبين استعمال سيارتهم الخاصة وبعد ان تبين ان اوامر السفر التي تصرف لهم لا تغطي الاعباء المالية لسياراتهم من بدل بنزين وبدل صيانة، اصبحت الدوريات فقط بالتنسيق مع الاجه الامنية(امن عام وامن دولة) ومرتبطة بمدى جهوزيتهم وقدرتهم على مواكبة المراقبين ونقلهم من مكان الى آخر.
وهذا الامر ينطبق ايضا على الكلفة المادية لعملية تسليم البريد الى بيروت اضافة الى توصيل العينات الى معهد البحوث الصناعية التي يتعذر فحصها في مختبر غرفة التجارة والزراعة والصناعة في الجنوب لعدم توفر كامل الفحوصات المخبرية.

ثالثا لجهة الموظفين: هم وكالعادة بكامل جهوزيتهم واستعدادهم لتنفيذ التكاليف الموجهة اليهم سواء خلال الدوام الرسمي او في الحالات الطارئة اثناء العطل الرسمية ولكن شرط عدم تكبدهم اعباء مالية لانها تفوق قدرتهم.

رابعا : المقترحات لحل الصعوبات

1. تامين بونات بنزين لصالح المصلحة يتم توزيعها من قبل رئيس المصلحة على الدوريات المسيرة في مناطق بعيدة وتستوجب اما استعما المراقبين سياراتهم الخاصة او وسيلة نقل عامة.
2. ان كلفة طلب كيل ورصرصة طلمبات محطة محروقات وطلب كيل صهريج لا تزال طابع مالي 1000 ل.ل، لذلك نقترح زيادة الرسوم وتكون لصالح صندوق المصلحة وذلك لتغطية التكاليف(قرطاسية وبدل نقل للدوريات وتسليم بريد وعينات وذلك بقرار رسمي يصدر عن معالي الوزير يحدد فيه القيمة المتوجب استيفاؤها.

خامسا : مشاريع البرامج المعدة للعام 2023 هي :

1. إيلاء الشأن الغذائي الاولوية في عمل المصلحة من خلال مراقبة دقيقة وحثيثة لجميع مراكز بيع المواد الغذائية بالجملة والمفرق والسوبرماركت الكبيرة والمعامل الغذائية والملاحم.
2. التركيز على مراقبة الافران والكشوفات على المخابز العائدة لها والتثبت من توفر شروط تخزين للطحين والمواد الاولية ونوعية العجين المعد لحضير الخبز و سحب عينات لإجراء الفحوصات المخبرية.
3. مراقبة تعرفة المولدات في الايام العشر الاولى من كل شهر للتثبت من التزام أصحابها بتسعيرة وزارة الطاقة والمياه.
4. مراقبة كافة محطات المحروقات وتعبئة الغاز وإجراء كشوفات دقيقة على المكاييل والاسعار.
5. سحب عينات من المواد التي تكون عرضة للغش أو عدم صلاحيتها للاستهلاك.
6. التنسيق مع الزملاء في بقية المحافظات ومديرية حماية المستهلك ومركز تلقي الشكاوى.
7. ارشاد اصحاب المؤسسات والمحال خلال جولات التفتيش الى الاجراءات الواجب اتخاذها تجنباً للوقوع في الاخطاء وارتكاب المخالفات واطلاعهم على جميع النصوص والقرارات والمذكرات ذات الصلة بموضوع الرقابة .
8. التنسيق مع البلديات والقيام بزيارات للبعض منها ولقاء رؤسائها والمختصين فيها خاصة عند متابعة ملفات تستدعي ذلك.

	9. التنسيق مع رؤساء بعض الوحدات الادارية في المحافظة وخاصة الزراعة والصحة باشراف المحافظ لمتابعة الملفات ذات الاختصاص المشترك. 10.إجراء تقييم لأعمال المصلحة من خلال حجم الاعمال المنفذة مقارنة مع السنة الماضية. 11.مراقبة حركة تطور أسعار السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية وما يطرأ عليها من تغيير ارتفاعا أو هبوطاً والتحقق من أسبابه. 12.كيل الصهاريج في مواعيد تحدد من قبل المصلحة واصدار شهادات كيل لها.
مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة البقاع	الأعمال التي قامت بها في مصلحة الاقتصاد والتجارة في البقاع خلال الفترة الممتدة من 2022/1/3 حتى 2022/12/30 ضمنا وهي التالية: - عدد الدوريات : 846 دورية - محاضر ضبط : 131 محضر - عينات داخلية : 77 عينة - عينات مركز المصنع : 382 عينة - متابعة شكاوى : 36 شكوى - تأشير بيان جمركي : 544 بيان - عملية تلف : 25 عملية - مولدات كهربائية : 51 مولد - كيل صهريج : 241 صهريج - محطات وقود : 145 محطة - مركز تعبئة غاز : 24 مركز - المؤسسات المراقبة : 1205 مؤسسة مختلفة بالنسبة الى برامج العمل المعدة لعام 2023 فهي استكمال جميع الاعمال المنوطة بنا والالتزام بالتوجيهات والقرارات التي تصدر عن الادارة المركزية. **الصعوبات التي واجهت الموظفين في تنفيذ مهامهم هي:** 1- حجم العمل المطلوب وعدم وجود عدد كاف من المراقبين لتغطية محافظة بعلبك – الهرمل (مع اقتراح استحداث مصلحة مستقلة في محافظة بعلبك – الهرمل). 2- عدم توفر الادوات اللوجستية الضرورية اللازمة لتغطية اعمال كافة الدوريات اليومية كأدوات الكيل ولوازم أخذ العينات . 3- لا تتوافر في محافظة البقاع مختبرات يمكنها اجراء كافة التحاليل، على سبيل المثال: الطحين، الملونات، مكونات الألبان والأجبان، المحروقات، ... لذلك، نرجو اعطاء بدل عادل لمن ينقل العينات الى المختبرات المختصة تأمينا لحسن وسرعة سير العمل.

مصلحة حماية الملكية الفكرية

مصلحة حماية الملكية الفكرية 2022

تسجيل حقوق الملكية الفكرية:

بلغ عدد تسجيلات حقوق الملكية الفكرية:

علامة مسجلة
75 رسم ونموذج صناعي
282 براءة إختراع
202 آثر أدبي وفني
1552 تجديد علامة تجارية

مع العلم أن عدد التسجيلات للبنانيين يسجل ارتفاعا ملحوظاً لدى مصلحة حماية الملكية الفكرية وخاصة المتعلقة منها بتسجيل العلامات التجارية.

بالإضافة إلى عدد من المعاملات ومنها:

- شطب علامة أو نموذج صناعي أو براءة اختراع أو أثر فني أو أدبي أو موسيقي
  54 معاملة
- نقل ملكية / إفادة عن علامة أو نموذج صناعي أو براءة اختراع أو أثر فني أو أدبي أو موسيقي
  212 معاملة
- تغيير اسم مالك علامة أو نموذج صناعي أو براءة اختراع أو أثر فني أو أدبي أو موسيقي
  112 معاملة
- تغيير عنوان مالك علامة أو نموذج صناعي أو براءة اختراع أو أثر فني أو أدبي أو موسيقى بدون نشر.
  105 معاملة
- تغيير عنوان مالك علامة أو نموذج صناعي أو براءة اختراع أو أثر فني أو أدبي أو موسيقى مع نشر.
  31 معاملة
- معاملة دمج شركات مالكة لعلامة أو نموذج صناعي أو براءة اختراع أو أثر فني أو أدبي أو موسيقي

21 معاملة

- دفع قسط سنوي لبراءة إختراع

2200 معاملة

- تدوين لتحديد لائحة المنتجات التي تغطيها علامة فارقة

4 معاملات

- تدوين اتفاقيات ترخيص باستعمال علامات تجارية، براءات اختراع،آثار ادبية،نماذج صناعية

5 معاملات

- افادات عن علامات تجارية، براءات اختراع، آثار أدبية، رسوم ونماذج صناعية

137 افادة

- صورة طبق الأصل عن علامات تجارية، براءات اختراع، آثار أدبية، رسوم ونماذج صناعية 515.

395 صورة طبق أصل

- إشعار وتبليغ حكم أو قرار قضائي.

22 معاملة

- معاملات جمركية.

41 معاملة

بالإضافة إلى تقديم المشورة وإبداء الرأي والرد على إستفسارات المواطنين عبر الهاتف والبريد الإلكتروني:

- **عدد الاتصالات الهاتفية: 5150 اتصال**
- **بريد الإلكتروني: 150**

مصلحة حماية الملكية الفكرية	**ثانياً: المهام غير التقليدية تطوير التشريعات، والبنى التحتية، والتدريب والتوعية في مجال الملكية الفكرية:** إن وزارة الإقتصاد والتجارة – مصلحة حماية الملكية الفكرية تعمل على تطوير التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية ولا سيما منها مشاريع القوانين المحالة امام المجلس النيابي التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتطوير. وتقوم ايضاً بالتحضير للإنضمام إلى عدد من أنظمة التسجيل الدولية - نذكر منها " بروتوكول مدريد " للتسجيل الدولي للعلامات، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات PCT التي تمت دراستها في اللجان المشتركة في المجلس النيابي وهي في المرحلة الأخيرة لإقرارها. • متابعة العمل والتحضير لإعتماد النظام المعلوماتي لإدارة الملكية الصناعية IPAS الذي تديره المنظمة العالمية للملكية الفكرية الـ WIPO، علماً أن التحضيرات دخلت مرحلتها النهائية. • متابعة العمل على استبدال النظام المعلوماتي القديم (Oracle Developer).
مصلحة حماية الملكية الفكرية	**البنى التحتية** ○ تأمين المعدات اللازمة لعمل المصلحة ولا سيما منها طابعات اوامر القبض والماسحات والقرطاسية على انواعها. ○ متابعة العمل والتحضير لإعتماد نظام معلوماتي جديد يحل محل النظام القديم الذي يعاني من قصور وعدم القدرة على التجانس مع الاجهزة والبرامج الجديدة.
مصلحة حماية الملكية الفكرية	**التدريب والتوعية في مجال الملكية الفكرية** - - حضور 4 إجتماعات (عن بعد) للجان الدائمة العمومية التي تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول قوانين حق المؤلف والحقوق المجاورة، والملكية الصناعية عن بعد. - تمثيل لبنان في اجتماعات اللجنة الفنية للملكية الفكرية المنبثقة عن الجامعة العربية وذلك عبر المشاركة عن بعد، والمشاركة حضورياً في الاجتماع الاخير الذي عقد في القاهرة.
مصلحة حماية الملكية الفكرية	**<u>المشاكل التي تعاني منها مصلحة حماية الملكية الفكرية</u>** - قلة عدد الموظفين - عدم وجود ميزانية كافية (مشاكل تتعلق بطباعة الشهادات وغيرها...) - تأمين وتصليح المعدات والشبكات التي تعرضت للأضرار في إنفجار بيروت. - وأخيراً لا بد من الإشارة إلى عدم وجود عقود صيانة للأنظمة المعلوماتية وهذا الأمر على درجة من الأهمية خاصة في ظل تطبيق نظام الإيداع الإلكتروني للعلامات.

	مصلحة التجارة
الاعمال المنجزة خلال العام 2022 **دائرة التجارة الخارجية/ مصلحة التجارة**	**متابعة المواضيع التالية:** **1- اتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية:** **متابعة المستجدات المتعلقة باتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية، والتنسيق مع كافة الوزارات لتحضير المشاركة في اجتماعات** مجموعة العمل المشتركة بين لبنان والاتحاد الاوروبي حول تسهيل التجارة والاستثمار(JWG) والمزمع عقدها في النص الأول من العام 2023، أهم المواضيع المزمع مناقشتها خلال اجتماعات ال JWG: • تسهيل تصدير عدد من المنتجات اللبنانية الى دول الاتحاد الأوروبي (حددت وزارة الاقتصاد والتجارة ستة قطاعات مؤهلة للتصدير الى أوروبا منها اللحوم والأدوية). • مناقشة آخر المستجدات القانونية بالنسبة لتطبيق التعديلات الخاصة بقواعد المنشأ بعد تعديل البروتوكول رقم 4. • اطلاع المشاركين على الجولة المستقبلية من المكالمات وأفضل الممارسات للانضمام إلى EEN والتي تهدف الى مساعدة الشركات والقطاع الخاص على الابتكار والنمو دوليًا. • العمل على عقد اجتماعات بين المصدرين اللبنانيين والمستوردين في الاتحاد الأوروبي لمناقشة القضايا التي تعيق التجارة بالنسبة لبعض المنتجات التي يمكن استهدافها بالتعاون مع القطاع الخاص. • مناقشة الاجراءات الجمركية التي قامت الدولة اللبنانية باتخاذها مؤخرا. **2- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA):** - تحضير الملفات الخاصة باجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على مستوى كبار المسؤولين وعلى المستوى الوزاري وآخرها التحضير للدورة 111 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية المنعقدة خلال 5 الى 2023/2/9، - متابعة ملفات اللجان المشتركة واللجان الثنائية من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين لبنان ودول العالم. - متابعة ملف الشكاوى من خلال تلقي شكاوى المصدرين والعمل على حلها بالطرق المناسبة. - متابعة ملف قواعد المنشأ العربية مع جامعة الدول العربية، وفي هذا الاطار دعت وزارة الاقتصاد والتجارة الى اجتماع " اللجنة الفنية اللبنانية لقواعد المنشأ" بتاريخ 2022/10/11 المؤلفة من ممثلين عن الجهات والوزارات المعنية وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، المجلس الاعلى للجمارك، معهد البحوث الصناعية، جمعية الصناعين وقد بحثت اللجنة الأمور التالية: - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2327 تاريخ 2022/2/10 والذي نص على " الطلب من الدول الأعضاء الاسراع في تهيئة بنيتها التحتية والتشريعية اللازمة لإصدار وتبادل شهادات المنشأ الكترونيا، والمضي قدما في هذا الخصوص"، - حظر رد الرسوم الجمركية (الدروباك) او الاعفاء منه، وتفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

وقد وعد السيد وليد طنوس ممثل جمعية الصناعيين بمتابعة هذا الموضوع مع الصناعيين واستطلاع رأيهم وايداعنا الجواب في أسرع وقت ممكن.

3- الاتفاقية الاقليمية لنظام المنشأ الاورومتوسطي:

- هدف الاتفاقية وضع اتفاقية لقواعد المنشأ لتكون بديل عن البروتوكول رقم 4 الملحق باتفاقية الشراكة الاورومتوسطية.
- ستضمن هذه الاتفاقية تسهيلا لقواعد المنشأ أكثر مما يلحظه البروتوكول رقم 4.

ما تم متابعته في هذا الاطار:

- متابعة اجتماعات اللجنة المشتركة وفريق العمل الخاصين بهذه الاتفاقية في بروكسل ودراسة مقترحات قواعد المنشأ الجديدة التي تتضمنها الاتفاقية مع الجهات المعنية في لبنان لبلورة الموقف المناسب لعرضه في اجتماعات اللجان اللاحقة.
- متابعة ملف تعديل قواعد المنشأ الأوروبية للبروتوكول رقم 4 من اتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية.
- متابعة ملف تعديل قواعد المنشأ مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء والعمل على استكمال كافة المستندات اللازمة ليصار أخذ الملف مساره القانوني لناحية اقراره.

4- مشروع آلية تيسير التجارة والاستثمار:

التعاون مع مركز التجارة الدولي على مشروع المرحلة الثانية من آلية تيسير التجارة والاستثمار والعمل على تجميع البيانات ومشاركتها مع المركز بهدف تنفيذ المشروع المذكور اعلاه.

5- اتفاقية أغادير:

قام وزير الخارجية والمغتربين ناصيف حتي بالتوقيع على اتفاقية "أغادير للتعاون الاقتصادي" في اجتماع عقد على هامش الدورة العادية 153 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إضافة الى الدول الأعضاء في الاتفاقية: مصر، والأردن، وفلسطين وتونس، والمغرب.

إن توقيع الاتفاقية يتيح فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الصادرات اللبنانية الزراعية والصناعية، وتهدف الاتفاقية إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في ما بينها ومع الاتحاد الأوروبي، وزيادة التكامل الاقتصادي لا سيّما الصناعي من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية Pan Euro-Med Rules of Origin، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالمية.

يذكر أنّ إطلاق الاتفاقية "أغادير" جرى في المغرب في العام 2001 إلّا أنّ الدول المؤسسة وهي الأردن، تونس، مصر والمغرب وقعت عليها في الرباط في 25 شباط 2004، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 6 تموز 2006 عقب اكتمال إجراءات المصادقة عليها من قبل الدول الأربعة المؤسسة، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في 27 اذار 2007.

6- اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع دول الميركوسور:

يجري العمل على مشروع اتفاقية بين لبنان من جهة ومجموعة دول الميركوسير من جهة أخرى والتحضير للاجتماع الثالث المشترك المزمع عقده في إحدى عواصم دول الميركوسير للتفاوض حول سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وأهمها الاتفاق على الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة وملحقاتها وخاصة الملحق الخاص بقواعد المنشأ،
ويتبادل الجانبان حاليا وجهات النظر ويتشاوران حول تحديد الموعد المناسب للاجتماع القادم. وتجدر الإشارة الى أن لبنان قد أبدى ملاحظاته بشأن مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة المقترح من جانب دول الميركوسير وعادت الوزارة ووضعت مقترحاتها وملاحظاتها بعد عقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة.

المطلوب: استكمال اللوائح والبروتوكولات المرتبطة بالاتفاقية لوضعها في شكلها النهائي.

7- ملف الصحة والصحة النباتية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

-المتابعة مع جامعة الدول العربية بخصوص ملحق الصحة والصحة النباتية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- إعداد المطالعات القانونية والتقارير المتعلقة بملف الصحة والصحة النباتية.

8- ملف القيود الفنية المفروضة على التجارة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

على التجارة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. - المتابعة مع جامعة الدول العربية بخصوص ملحق القيود الفنية
- إعداد المطالعات القانونية والتقارير المتعلقة بملف القيود الفنية على التجارة

9- ملف تسهيل التجارة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- المتابعة مع جامعة الدول العربية بخصوص ملحق تسهيل التجارة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- بدء عقد سلسلة اجتماعات مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص من اجل اعداد قوائم الالتزامات الخاصة بملحق تسهيل التجارة المكمل للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- إعداد المطالعات القانونية والتقارير المتعلقة بملف تسهيل التجارة.

	10- العمل على استكمال قاعدة البيانات الخاصة بمشاريع الاتفاقيات قيد التفاوض بين لبنان والدول العربية والأجنبية. **11- متابعة ملف لاتفاقية تأسيس لجنة اقتصادية مشتركة بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية الباكستانية.** **12- تقديم طلب رسمي الى المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة لدعم انضمام لبنان الى برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية الأفتياس 2.0، وذلك بهدف الاستفادة من الأنشطة والبرامج الهادفة لتنمية التجارة.** **المعوقات:** - يعاني موظفو القطاع العام في لبنان جراء الأزمة الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى انهيار قيمة الرواتب بشكل كبير، ونقص المعدات اللوجستية، تشكل هذه الأسباب مجتمعة، عوائق أمام إمكانية أداء العمل بالشكل السليم، وهو، ما انعكس بالدرجة الأولى على نسبة الحضور في المصلحة، فقد كان تسيير العمل في العام 2022 يجري بناء على مبادرات وتضحيات فردية من قبل الموظفين الغيارة على المصلحة العامة للمواطن والبلاد. **المقترحات:** - العمل على تعزيز التجارة الخارجية وزيادة القدرة التصديرية للبنان من خلال اطلاق مبادرات تدفع بالإنتاج اللبناني الى الدخول الى أسواق جديدة. - متابعة العديد من الملفات المتعلقة بمحور تسهيل التجارة مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص. - ايجاد حل قانوني لتطبيق التواقيع الالكترونية لشهادات المنشأ من خلال اصدار المراسيم التطبيقية اللازمة، مع العلم بأن وزارة الاقتصاد والتجارة أرسلت كتاب الى وزارة العدل لحثها على تحريك الملف، الذي في حال تطبق يعود بالمنفعة على لبنان لناحية مواكبة التطورات التجارية التي تجري في كافة دول العالم وخاصة الدول العربية التي تربطنا مع شراكة تجارية عميقة.
دائرة الشركات/ مصلحة التجارة	**المنجزات للعام 2022** 1- تسجيل عقود التمثيل التجاري: إنَّ عدد معاملات تسجيل عقود التمثيل التجاري المنجزة في العام 2022 بلغ: /48/ معاملة (ثمانيةً وأربعين معاملة). 2- تسديد الرسم السنوي عن عقود التمثيل التجاري: إنَّ عدد معاملات تسديد الرسم السنوي المنجزة في العام 2022 بلغ: /156/ معاملة (مائة وستًّا وخمسين معاملة). 3- تقديم بعض الخدمات للجمهور: إنَّ عدد المعاملات المنجزة في العام 2022 (والتي تندرج في فئة تقديم الخدمات للجمهور) بلغ: /20/ معاملة (عشرين معاملة).

	4- شطب عقود التمثيل التجاري: إنَّ عدد معاملات شطب عقود التمثيل التجاري المنجزة في العام 2022 بلغ: /1/ معاملة واحدة. 5- تسجيل فروع ومكاتب تمثيل للشركات الأجنبيَّة وتعديل علم وخبر: - إنَّ عدد معاملات تسجيل فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبيَّة المنجزة في العام 2022 بلغ: /16/ معاملة (ستَّ عشْرة معاملة). - أمَّا عدد معاملات تعديل علم وخبر المنجزة في العام 2022 فقد بلغ: /90/ معاملة (تسعين معاملة). 6- تدوين إشارات الدعاوى والأحكام النهائيَّة: إنَّ عدد إشارات الدعاوى والأحكام النهائيَّة المدوَّنة في سجلاَّت دائرة الشركات في العام 2022 بلغ: /0/ (صفر إشارة) 7- بيانات الواردات الفصليَّة: إنَّ إيرادات دائرة الشركات للعام 2022 (بلغت: /175،880،000/ ل.ل. (مائة وخمسة وسبعين مليونًا وثمانمائة وثمانين ألف ليرة لبنانيَّة). وعليه، ونظرًا لطبيعة عمل الدّائرة الَّذي يغلب عليه طابع الرّوتين الإداريّ، وتقديم الخدمات المشار إليها أعلاه للشَّركات، فإنَّ خطَّة العمل عن العام 2022 كانت ترتكز على الاستمرار بتقديم وتلبية مصالح هذه الشَّركات.
دائرة المعارض والأسواق	1. استقبال طلبات الترخيص للمعارض والأسواق ودراستها واستكمال المستندات المطلوبة وإعداد كتب التراخيص للملفات المستوفية للشروط القانونية. 2. التواصل مع الفعاليات الاقتصادية من غرف ونقابات لإبلاغها بالمعارض والتظاهرات الاقتصادية العالمية التي تدخل ضمن اهتماماتها. 3. استصدار القرارات الخاصة بالمعارض والأسواق. 4. إعداد المطالعات القانونية والتقارير المتعلقة بالمعارض والأسواق. **المقترحات:** حث التجار وأصحاب الأعمال على المشاركة في المعارض الخارجية من خلال ايجاد الفرص والمساحات المجانية لهم لتشجيعهم على فتح أسواق جديدة ما ينعكس بشكا ايجابي على الميزان التجاري اللبناني.

مركز المعلومات التجارية	**المهام المنجزة لعام ٢٠٢٢:** ▪ إستيفاء استمارات بعض الدول (العراق، الهند...)، عبر سفاراتها في لبنان، التي تطلب بموجبها معلومات تفصيلية حول الإقتصاد اللبناني (الناتج المحلي الإجمالي GDP) وتفرّعاته ومكوّناته، مؤشرات إقتصادية (الدخل القومي، معدّل دخل الفرد، نسبة النو، نسبة التضخم...) التبادل والتعاون الثنائي والتجاري والخدماتي المفصّل واستثمارات الدولة في لبنان، الإتفاقيات التجارية الحرة والمنظّمات الإقتصادية الدولية والإقليمية المنضمّ اليها لبنان... ▪ إستيفاء التقرير السنوي الموحّد لجامعة الدول العربية لمتابعة تطبيق أحكام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والذي يتضمن 4 أقسام من بينها قسم إحصاءات التجارة مع دول الأعضاء (إجمالي واردات وصادرات لبنان من وإلى الدول الأعضاء - بيانات واردات وصادرات لبنان من وإلى الدول العربية وفقاً لأهم السلع الزراعية والصناعية مع معدل نمو صادرات لبنان من المنتج الى دول الأعضاء) ▪ إستيفاء إستبيان الصندوق النقد العربي الشامل حول سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية الهادف الى الوقوف على طبيعة السياسات التجارية المتبعة في الدول العربية والإجراءات المتخذة في مجال تسهيل التجارة العربية البينية، إضافةً لأهم التحديات والعوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون زيادة مستويات التجارة البينية للدول العربية. ▪ إصدار دراسة مفصّلة عن أثر فرض رسوم اضافية على بعض السلع المستوردة من الاتحاد الاوروبي الى لبنان والعائدات المتأتّية من هذه الرسوم: عدد السلع ٥٩ وتنتمي الى ٨ فئات (المفروشات - الألبان والاجبان - صناديق ومقصورة ومقطورة الشاحنات - ادوات صحية خزفية - احجار الرخام والغرانيت - الورق الصحي - مصنوعات من الورق المقوَّى - المناديل المعطّرة). ▪ إعداد دراسات فردية أخرى، منها: - أثر الأزمة مع المملكة العربية السعودية جراء حظرها للصادرات اللبنانية - أثر الحرب الأوكرانية-الروسية على التبادل التجاري بين هاتين الدولتين مع لبنان - مقارنة إستيراد الصناعات الغذائية من مجموعة الدول العربية بإستيرادها من الاتحاد الأوروبي وباقي العالم، كما مقارنة استيراد الأدوات الكهربائية والأجهزة الخلوية والسيارات من العالم للسنوات الأربعة الأخيرة. **الصعوبات التي واجهت التنفيذ:** إن عدم توفّر أرقام ومعلومات محدّثة حتى تاريخه لبعض المؤشّرات الاقتصادية هي من أبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجه مركز المعلومات التجارية.

خطة عمل مصلحة التجارة للعام 2023	**ثالثًا: خطّة العمل للعام 2023** بالنِّسبة للعام 2023، إضافة إلى ما ذكر أعلاه، نقترح الآتي: • تحديث القانون الصّادر بالقرار رقم 96، تاريخ 1926/1/20، المتعلِّق بالشَّركات الأجنبيَّة الرّاغبة في فتح فرع أو مكتب تمثيل لها في لبنان باعتبار أن هذا القانون صادرٌ زمن سلطة الانتداب ويستخدم عبارات ومصطلحات قانونية لم تعد مستخدمة حالياً، وبالتالي تثير بعضَ الإشكالات القانونية في التفسير، مثلاً استخدام كلمة شعبة بدلاً عن فرع أو مكتب تمثيل. • تحديث المعلومات التجارية حتى آخر كانون الأول 2022 ونشرها على الموقع الإلكتروني للوزارة. • تحديث التشريعات القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية والمنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة. • تحديث كل من الرسم البياني للميزان التجاري (Trade Balance Graph) حتى آخر كانون الأول 2022 المتضمّن للسلع الخمس الاكثر تصديراً واستيراداً، وجدول السلع المصدّرة والمستوردة من والى لبنان حسب النظام المنسّق اضافة الى الميزان التجاري للبنان مع الدول والمناطق التجارية الحرة كافة. • <u>تنفيذ مشروع رهن الأزمة الاقتصادية الحالية:</u> كان من المخطط إصدار **كتيّب ترويجي** عن لبنان بحجم الجيب (10 x 15 cm باللّغة الإنكليزية) متضمّن لمؤشرات اقتصادية وإحصاءات ورسوم بيانية أساسيّة تضوّي على مكامن القوّة في الاقتصاد اللبناني على أن يوزّع في المحافل الدولية (Expos International، الخ...)، أما المحتوى فسيتضمّن، عرضاً وتحليلاً، للمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية مع رسمها البياني للعشر سنوات الأخيرة، ومنها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP Growth Rate) مع نسبة النمو في القطاعات الأساسية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Inflows to Lebanon) بحسب القطاعات، مجموع الاستثمارات في لبنان حسب القطاعات، السلع والمنتجات والصناعات اللبنانية التي لها قدرة تنافسية وميزة تفاضلية.
المكتب الفني لسياسة الاسعار 2022	قام المكتب الفني بالأعمال التالية في العام 2022: • دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية الأسبوعية المكوّنة من 60 صنفاً والتي يتمّ جمعها أسبوعياً من 53 نقطة بيع في مختلف المحافظات، ومقارنتها بين فترة زمنية وأخرى، وإصدار تقارير أسبوعية (47 تقريرًا خلال سنة 2022).

	• دراسة حركة الأسعار الشهرية لسلة السلع الغذائية المصغرة المكوّنة من 60 صنفاً والتي يتمّ جمعها من مختلف المحافظات في التعاونيات والسوبرماركات والمحال الكبرى للبيع بالمفرق. وبالتالي إعداد التقارير الدورية ونشرها، بما فيها الرسوم البيانية والجداول (12 تقرير شهري). • دراسة حركة سعر ومؤشر صحن الفتوش أسبوعيًا خلال شهر رمضان المبارك. • دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة خلال العام 2022 مع رسوم بيانية. • دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية المصغرة ومقارنتها من كانون الثاني 2019 وحتى كانون الثاني 2022 مع رسوم بيانية. • دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية المصغرة ومقارنتها من كانون الثاني 2013 وحتى كانون الثاني 2022 مع رسوم بيانية. • تتبع الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية ومقارنتها بالأسعار المحلية. • تقديم تقارير دورية للإدارة العليا بالدراسات المذكورة.
مصلحة الضمان	نفذت مصلحة شؤون هيئات الضمان في المديرية العامة للإقتصاد والتجارة بالتنسيق مع لجنة مراقبة هيئات الضمان عددا من المعاملات الواردة . وقد تابعت المصلحة خلال الاشهر الثلاثة الأولى من العام 2023 لغاية تاريخه، الأمـور والأعمـال الاداريـة التالية : أ- <u>التدقيق بالمستندات والتأشير على المعاملات التالية :</u> - طلبات وسطاء تأمين (شخص معنوي) عدد 178 - طلبات وسطاء ضمان (شركات وساطة) عدد 163 - ترخيص (مندبو شركات تأمين) 318 ب- <u>متابعة الشكاوى التي ترد على شركات التأمين :</u> - حوادث سير (246 حادث) - طبابة واستشفاء (180 مراجعة) - حوادث متفرقة (حريق، حوادث عمل ، سرقة ..) 312 مراجعة ومتابعة . ج- <u>اجتماعات ولقاءات تنسيقية دورية :</u> - 8 اجتماعات مع مجلس ادارة المؤسسة الوطنية للتأمين الألزامي - التأشير على محاضر الجلسات - جمعية عمومية عدد2 (جمعية شركات الضمان + المؤسسة الوطنية للضمان الإلزامي) - تجدر الإشارة الى ان معظم صلاحيات المصلحة الرقابية ، هي حاليا في عُهدة لجنة المراقبة على هيئات الضمان ، خاصة ما يتعلق بمراقبة الإدارة والأوضاع القانونية، والملاءة المالية لحسابات ورساميل شركات التأمين العاملة في لبنان...

	ولا يوجد في المصلحة سوى رئيس للمصلحة ورئيس دائرة ، يتابعان بمفردهما البت بالمعاملات الواردة . - كما تجدر الإشارة الى ان (المجلس الوطني للضمان) في حالة عدم انعقاد ولم يصدر مرسوم تشكيله لحد اليوم ، وهو جهة ضرورية قانونا للاطلاع على اوضاع الشركات ومتابعة اداءها قانونيا وماليا، ورأيها ملزم قانونا قبل البت بطلبات الترخيص ، وسحب الترخيص ، وتعليق الترخيص لهيئات الضمان العاملة في لبنان . - كما ان (مجلس الضمان التحكيمي) بهيئتيه : (الطبابة والاستشفاء ، والطبابة والإستشفاء) لا ينعقد حاليا ، مما يستوجب تفعيله للضرورة بأسرع ما يمكن ، واعادة تشكيله حرصا على حقوق المضمونين .
وحدة الجودة	**الاعمال المنجزة لوحدة الجودة2022** عملت وحدة الجودة لعام 2022 على تعزيز الصادرات من خلال: • LEBTRADE: المنصة المخصصة لتوفير المعلومات وتقارير السوق للمصدرين والمنتجين اللبنانيين • LebFresh : منصة مخصصة لتعزيز قطاع الفواكه والخضروات الطازجة في لبنان. • الاستمرار في تطوير العلامة التجارية الوطنية لقطاع الفواكه والخضروات في لبنان . • تطبيق مشروع الكومسيك لوضع خارطة طريق وحدة التسهيل التجاري في لبنان. • العمل على تأمين مشروع لتطوير الاستراتيجية الوطنية للتصدير - وتخطط الوحدة لإيجاد شركاء استراتيجيين من القطاعين العام والخاص لتشكيل لجنة لضمان تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه .وستضم اللجنة كيانات مثل وزارة الزراعة ووزارة الصناعة وغرف التجارة والجامعات. • تنظيم عمل المختبرات(غير الطبية)واجراء دراسة وتقييم للمختبرات المتقدمة للحصول على تراخيص لعملها من وزير الاقتصاد والتجارة بموجب المرسوم 4962 تاريخ . 1982 / 3 /وتقديم الاقتراحات بهذا الخصوص الى وزير الاقتصاد والتجارة وفقا لآلية ترخيص المختبرات الموضوعة سابقا. • متابعة نشر وتعميم ثقافة الجودة في القطاعين العام والخاص لتحسين جودة المنتجات والخدمات
مكتب مقاطعة اسرائيل	إن مكتب مقاطعة إسرائيل في وزارة الاقتصاد و التجارة قد خطا خطوات مهمة في العام 2022 في تنفيذ مهامه من حيث : • اصدار إفادات عن وضع شركات أجنبية وبواخر بعد التدقيق في سجلاتنا وبعد البحث في المواقع الالكترونية التابعة للشركات. • التحقيق بوضع أشخاص طبيعية ومعنوية وبواخر لوجود علاقة لهم مع اسرائيل من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقهم. • إعطاء المجرى القانوني اللازم لكافة المعاملات الواردة إلى المكتب وداخل الإدارة وخارجها، والتنسيق مع الجهات المعنية ومع كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل. • اتخاذ إجراءات سريعة بشأن البواخر التجارية القادمة إلى لبنان، والشركات الأجنبية المطلوب منها تقديم إقرار بحقيقة علاقتها بإسرائيل.

	وتأكيداً منا على التزام لبنان بمبادئ المقاطعة وتفعيل أعمال المقاطعة عن طريق تأمين المرونة والسرعة اللازمة من أجل تبسيط وتسهيل آلية العمل، فإن خطة العمل المقترحة لمكتب مقاطعة إسرائيل خلال الأشهر المقبلة هي كالتالي: • متابعة التنسيق مع الجهات المعنية في المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك والأمن العام والجيش اللبناني ومع كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمكتب الرئيسي للمقاطعة من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة في حال وجود أية مخالفة للمبادئ العامة لمقاطعة اسرائيل. • المشاركة في المؤتمرات القادمة لضباط اتصال المكاتب الاقليمية العربية لمقاطعة اسرائيل، بهدف مناقشة ومتابعة المواضيع التي تقدم بها لبنان في الفصل الأخير من العام 2022، وما سيتم طرحه خلال العام الحالي توصلاً لاتخاذ القرار النهائي بشأن أي رفع أو ادراج على القائمة السوداء.
الانجازات التشريعية للعام 2022	1- العمل على استصدار مرسوم المجلس الوطني لسياسة الاسعار 2- مناقشة مشروع قانون يرمي الى تعديل قانون حماية المستهلك في مجلس النواب. 3- احالة اربعة مشاريع قوانين تتعلق بانضمام لبنان الى اتفاقيات دولية ترتبط بحماية حقوق الملكية الفكرية الى مجلس الوزراء وهي: • مشروع قانون يرمي الى الموافقة للحكومة إبرام وثيقة باريس لعام 1971 وصيغتها المعدلة عام 1979 من معاهدة برن لحماية الاعمال الأدبية والفنية • مشروع قانون يرمي الى إلغاء القانون رقم 394 تاريخ 2002/6/5(الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات المعقودة في واشنطن بتاريخ 19 حزيران عام 1970 والمعدّلة عامي 1979 و1984 ولائحتها التنفيذية المعدّلة بتاريخ 1997/10/1) والموافقة للحكومة على الانضمام إلى المعاهدة المذكورة بنسختها المعدلة بتاريخ 3 اكتوبر/تشرين الاول 2001 ولائحتها التنفيذية المعتمدة في 19 يونيه/ حزيران 1970 بكافة تعديلاتها حتى تاريخ 1/يوليو/ تموز 2020/ • مشروع قانون يرمي الى الموافقة للحكومة التصديق على وثيقة جنيف لعام 1977 بصيغتها المعدلة في 28 ايلول عام 1979 من اتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات • مشروع قانون يرمي الى الموافقة للحكومة تصديق وثيقة ستوكهولم لعام 1967 بصيغتها المعدلة عام 1979 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883)، 4- احالة مشروع قانون يرمي الى تعديل الرسوم التي تتقاضاها وزارة الاقتصاد والتجارة عن المعاملات المنجزة لديها
الموارد البشرية	1- بدء العمل بنظام مؤشرات تقييم اداء كافة الوحدات التابعة للمديرية العامة للاقتصاد والتجارة بالتعاون مع التفتيش المركزي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية . 2- فسخ عقود ستة مراقبين مساعدين بناء لطلبهم وذلك نظرا لعدم تناسب تعويضاتهم المالية مع المهام المكلفين بها.

التعاون مع التفتيش المركزي	الانضمام الى المنصة المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة التابعة للتفتيش المركزي وتسمية نقطة ارتكاز من قبل الوزارة لتفعيل المشاركة على المنصة المذكورة
تطوير العمل في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة للعام 2022	
في المعلوماتية	1. سوف يتم العمل على تطوير وتكبير مركز المعلومات Data Center لتأمين طاقة استيعابية اكبر 2. تطوير برامج بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة الاقتصاد و التجارة ومعالجة الطلبات المرتبطة بها من قبل الدوائر المعنية (Back Office & workflow لاسيما : ○ طلب تسجيل علامة الكترونية ○ الاعلان والترخيص عن المعارض و الاسواق ○ طلبات تسجيل مكاتب التمثيل والعقود التجارية ○ طلبات الإفادة لدى مكتب مقاطعة اسرائيل (افراد, شركات, بواخر و اعمال فنية ➢ تعزيز عمل الشباك الموحّد في الوزارة ➢ المشاركة في مشروع ارشادات السياسة الوطنية للأمن السيبراني (الجرائم التي ترتكب بالوسائل الالكترونية) - من ضمن لجنة وزارية – (مشروع قيد التنفيذ) National Cyber Security guidelines ➢ العمل على استكمال برنامج ادارة الوثائق في الوزارة ➢ بدء العمل على نشر المعلومات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية على الصفحة الالكترونية للوزارة انفاذا لاحكام القانون رقم 2018/81 (قانون المعاملات الالكترونية وحماية البيانات الشخصية)
في احوال الموظفين	رغم شغور العديد من المواقع الادارية وتكليف موظفين بهذه المهام، قام فريق العمل في المديرية بجهد مميز خلال هذه الفترة مع كافة الصعوبات التي نواجهها. وقد واجه الموظفون العديد من التحديات يمكن اختصارها بالنقاط التالية: 3.1 انخفاض القدرة الشرائية للموظفين 3.2 الوضع الصحي والمخاوف من عدوى الكورونا 3.3 ارتفاع نسبة المهام الموكلة بخاصة في مجال التجارة (خطة الدعم) وحماية المستهلك (الرقابة على الاسعار ومكافحة الغش) 3.4 انخفاض عدد المراقبين المكلفين مراقبة الاسواق

	3.5 معاناة الموظفين بشكل عام بسبب تدني قيمة رواتبهم وعدم القدرة على تأمين ابسط الحاجات المعيشية والمستلزمات الحياتية والاستشفاء والمعالجة وتأمين الدواء. 3.6 عدم تأمين بدل نقل عادل للموظفين. 3.7 تعذر تأمين المحروقات للسيارات. 3.8 تعذر تصليح سيارات الموظفين بسبب ارتفاع الاكلاف.
في التشريعات المنوي انجازها في العام 2023	• متابعة اعداد النصوص التطبيقية لقانون المنافسة مع الجهات المعنية لاسيما وزارة العدل • العمل على اقرار تعديلات قانون حماية المستهلك • العمل على اقرار مشروع القانون الرامي الى تعديل هيكلية وزارة الاقتصاد والتجارة واستحداث مصالح اقليمية في كل من محافظات عكار وبعلبك الهرمل وكسروان • متابعة اقرار قوانين الملكية الفكرية والاتفاقيات ذات الصلة

وفي الختام، يمكنا القول بان المديرية العامة للاقتصاد والتجارة على غرار باقي الادارات العامة خلال العام 2022 قد قامت بتسيير اعمال الوزارة وتطبيق جزء من خطتها للعام المذكور وذلك للاسباب التالية :

- عدم حضور الموظفين بشكل كاف الى مركز عملهم بسبب الصعوبات الاقتصادية التي واجهتهم والتزامهم باضراب رابطة موظفي الادارة العامة الامر الذي ادى الى انخفاض الانتاجية بشكل ملحوظ.
- العمل في ظل حكومة تصريف اعمال محدودة الصلاحيات الامر الذي انعكس سلبا على عمل الادارة وانتاجيتها فتحولت الى ادارة شبه مشلولة.
- النقص في الموارد المالية بحيث اقتصرت على الرواتب مما جعل القدرة التشغيلية للوزارة شبه معدومة نتيجة تدني قيمة الاعتمادات المرصودة لهذه الغاية في الموازنة العامة (لم تتمكن الوزارة في ظل الاعتمادات المرصودة من اجراء اي مناقصة عامة لتغطية حاجاتها بما في ذلك القرطاسية)

وبناء عليه فان تحقيق اي انجاز من قبل المديرية العامة للاقتصاد والتجارة خلال العام 2023 سوف يكون مرتبطا بشكل اساسي بالحلول التي ستتخذ لحل الازمة المالية آملين اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من التسرب الوظيفي وخسارة المزيد من الموارد البشرية الكفوءة .

مدير عام الاقتصاد والتجارة

د.محمد ابو حيدر